



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 17 أكتوبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7094



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 موقف دولي موحد ضد العدوان التركي

الإمارات اليوم

03 فوضى «التواصل الاجتماعي» والحاجة إلى إجراءات عملية

تقارير وتحليلات

04 الويب المظلم سوق رائجة للشهادات الأكاديمية المزيفة

05 الانتخابات الفلسطينية.. جدل وعقبات عدة

06 كاتب: رهان أردوغان عالي الخطورة

شؤون اقتصادية

07 إطلاق أول شركة طيران اقتصادي في أبوظبي

إنفوجراف

08 تأسيس جامعة «محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي»

من أنشطة المركز

في محاضرة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم (703)

الدكتور مراد وهبة: مواجهة الإسلام السياسي تستلزم تشكيل تيارات

09 العلمانية والرشدية والتنوير

«الإمارات للدراسات» ينظم ندوته رقم (55) بعنوان: «دور منصات الإعلام..

10 بين الواقع والمأمول»

تطورات التدخل التركي في شمال شرق سوريا

11 استمرار العملية وترقب للقاء «بنس - أردوغان» اليوم



موقف دولي موحد ضد العدوان التركي

يشكل العدوان التركي ضد سوريا الذي بدأ قبل نحو أسبوع، انتهاكاً سافراً لسيادة سوريا، وخرقاً فجاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبصرف النظر عن الذرائع الواهية التي تسوقها تركيا، فإن لهذا العدوان تأثيرات سلبية هائلة في أمن المنطقة واستقرارها، وخاصة تفويض الجهود الدولية في مكافحة تنظيم «داعش» الإرهابي في منطقة شمال شرق سوريا.

ومن هنا، فقد قوبل هذا العدوان برد فعل دولي ساخط منذ الساعات الأولى لوقوعه. وفي سياق الضغوطات المتنامية على تركيا لوقف عدوانها على سوريا، خلال الیومین الماضیین، أعلنت بريطانيا وإيطاليا والسويد وإسبانيا تعليق صادرات الأسلحة إلى تركيا. أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل فقد طالبت تركيا مجدداً بإنهاء «العملية العسكرية» في شمال سوريا. وقالت إن هذه العملية تجلب معها «على نحو واضح الكثير من المعاناة الإنسانية»، فيما عبر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن مخاوف عميقة إزاء التوغل التركي. أما الصين، وهي الأقرب إلى روسيا في السياسة الخارجية، فقد دعت تركيا إلى وقف «عملياتها العسكرية» في شمال سوريا و«العودة إلى الطريق الصحيح المتمثل بالحل السياسي». ودعت إلى احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية. وفيما يخص تطورات الموقف الأمريكي حول هذه القضية، فقد ذكرت وكالة «بلومبيرج» للأخبار أمس الأربعاء، أن البيت الأبيض دعا قيادات من مجلسي الشيوخ والنواب إلى اجتماع مع الرئيس دونالد ترامب. ونقلت الوكالة عن مصدرين مطلعين لم تكشف عنهما أن الاجتماع سيتناول سبل التعامل مع تركيا على ضوء العملية العسكرية التي تنفذها في شمال سوريا. وقد سعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، منذ يوم الاثنين الماضي، إلى تبني موقف أكثر تشدداً من تركيا عبر فرض عقوبات جديدة عليها وطلب ترامب من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فرض وقف فوري لإطلاق النار كما طلب منه التفاوض مع القوات الكردية.

وعقد مجلس الأمن الدولي جلسة يوم الخميس الماضي، أي في اليوم التالي مباشرة للتدخل التركي في سوريا، ودعت خمس دول أوروبية أعضاء في المجلس، هي: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وبولندا، تركيا إلى وقف عدوانها فوراً، بيد أن المجلس فشل في إصدار بيان يدين هذا العدوان، حيث رفضت الولايات المتحدة وروسيا، اقتراح البيان. ولكن مجلس الأمن عقد جلسة مغلقة جديدة أمس لبحث هذا العدوان مع تنامي الرفض الدولي له، ومع تجاهل أنقرة لردود الأفعال الساخطة على غزوها لأراضٍ سورية، وقد عبر المجلس عن قلقه من مخاطر تدهور الوضع الإنساني في شمال شرق سوريا وهروب مقاتلي «داعش». وفي الواقع، فإن مجلس الأمن مطالب بالتحرك الفوري لإعادة نشر قوات التحالف الدولي للقضاء على الإرهاب في المنطقة ومحاصرة فلول التنظيمات المتطرفة الهاربة من السجون التي قصفتها القوات التركية عمداً لاستغلالهم في عمليات عسكرية ضد الدول المجاورة.

إن السلام لا يمكن أن يتحقق تحت قصف المدافع، وإطلاق تركيا اسم عملية «نبع السلام» على تدخلها العسكري الفج في سوريا، لا يمكن أن يثير إلا السخرية، لقد استغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انسحاب القوات الأمريكية من سوريا في محاولة لتمديد النفوذ التركي وبسط سيطرته على أراضٍ سورية، تحت مزاعم واهية وهراء لا يمكن تصديقه، وهدد باستهداف القوات الأجنبية الموجودة في سوريا «بريطانية وفرنسية»، لإخلاء الساحة تماماً من أي وجود دولي ما سيمهد الطريق من جديد أمام التنظيمات المتطرفة للعودة من جديد للتمركز في المنطقة، خدمة لأهداف أردوغان المشبوهة. وفي ظل التداعيات الكارثية لهذا الغزو التركي لسوريا، فإن المطلوب هو موقف دولي موحد يوقف على الفور هذا العدوان ليحمي المنطقة من شروره الكارثية.

فوضى «التواصل الاجتماعي» والحاجة إلى إجراءات عملية

تشهد وسائل التواصل الاجتماعي ما يمكن أن يوصف بالفوضى فعلاً؛ حيث تحولت من وسائل للتواصل الاجتماعي والتعارف والتقارب بين الأفراد والمجتمعات والدول، إلى ساحة للسب والشتم وبث الفرقة، وحتى لإظهار سلوكيات غريبة لم تكن موجودة من قبل، بل كانت تعتبر من المحرمات الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية. والسبب في ذلك ليس التكنولوجيا أو وسائل التواصل نفسها؛ فهذه في الحقيقة مظاهر تطور غير مسبوق ولها فوائد كثيرة ولا تخفى على أحد، سواء على صعيد تبادل الأفكار، أو التعارف والتقريب بين الناس التي تفصل بينهم المسافات، ومن مختلف الثقافات والأعراق؛ أو التضامن مع الفقراء والشعوب أو الجماعات المضطهدة؛ أو نشر الوعي بقضايا محلية وعالمية مهمة؛ أو سهولة وسرعة الوصول إلى المعلومة أو الأخبار والأحداث الجارية وغيرها من الإيجابيات الكثيرة التي أوجدتها وسائل التواصل الاجتماعي. ولكنها للأسف. تحولت إلى وسائل مضرّة؛ حيث تستغل من قبل بعض الأطراف للإساءة والتجريح والتشكيك والتهم من دون أي أدلة ولا بينات؛ بل غدت مجالاً رحباً للافتراءات والأكاذيب ونشر الشائعات؛ هذا فضلاً عن نشر قيم مخالفة لعادات وتقاليد المجتمع المحترمة؛ التي ضمنت تماسكه وجعلت منه مجتمعاً متراحماً ومتكافلاً يحمل بعضه بعضاً. ومن هنا جاء وصف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، واقع وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعة من الرسائل وجهها سموه مؤخراً للمواطنين والمواطنات، مع بداية موسم جديد للعمل والإنجاز في الإمارات؛ حيث تشهد ساحات التواصل الاجتماعي فوضى كبيرة بهدف العبث بكل شيء من دون قيود أو ضوابط، مروجة لحمولات من التشهير والتشكيك في الشخصيات العامة، وتمتطي الحرية لتشويه منجزات الماضي والحاضر؛ لترسم مستقبلاً مليئاً بالإحباط لشباب تعدهم الأمم لبناء مستقبلها.

ولا شك في أن هذه المشكلة توجب ليس فقط مجرد إجراءات أو ردود أفعال؛ وإنما استراتيجية شاملة ومتكاملة تتعامل مع مختلف جوانب الموضوع. ولذلك، وجه مجلس الوزراء مؤخراً المجلس الوطني للإعلام لضبط وسائل التواصل الاجتماعي ووضع معايير عالية للدفاع عن الوطن في وسائل التواصل. وقد أكد المجلس الوطني للإعلام أن العمل جارٍ على إنجاز التصور النهائي للإطار الشامل لوسائل التواصل الاجتماعي، بما يتواءم مع توجيهات القيادة الرشيدة، ويعزز حرية الرأي المسؤولة. ويجب أن يشمل مثل هذا التصور ضوابط وقواعد ومعايير محددة عملية وقابلة للتطبيق، بحيث تضمن الاستخدام الأمثل لهذه الوسائل وبما يحقق الأهداف المرجوة منها، ووضع إجراءات فنية وتقنية تحد من نشر المواد أو الكتابات المضرة أو المؤذية؛ مع التأكيد على ضرورة وضع ضوابط قانونية تحد من الممارسات السلبية بما ذلك عقوبات متناسبة، لردع المسيئين أو الذين يتجاوزون حدود حرية التعبير للإساءات للآخرين أو تشويه سمعتهم. صحيح أن استخدام هذه الوسائل يجب أن يكون ضمن المسؤولية الأخلاقية والدينية والمجتمعية، ولكن يجب أن يخضع أيضاً للمسؤولية القانونية؛ ولهذا لا بد من وضع تشريعات تنظم المحتوى الرقمي. وكأطر عامة، لا بد من التركيز على جانب التوعية، وخاصة للطلبة والنشء، الذين يتأثرون أكثر من غيرهم بهذه الوسائل وما ينشر فيها، وربما تسهم في تشكيل نمط شخصيتهم وكذلك قيمهم. وتقع مسؤولية التوعية هنا ليس على جهة بعينها؛ بل هي في الأساس مسؤولية مجتمعية، ولكن هناك لا شك مؤسسات مهمة يجب أن تطلع بدور أكبر وضوحاً في هذا المجال، وهي الإعلام الذي لا يبدو أنه يقوم بدور مؤثر في هذا السياق، والمؤسسات التعليمية والتربوية؛ بالإضافة إلى الأسرة التي يقع على عاتقها مسؤولية كبيرة وكبيرة جداً في المراقبة والمتابعة.



باتت الشهادات الأكاديمية المزورة من الأمور التي تؤرق الرأي العام؛ وذلك لتداعياتها الخطيرة على حاضر ومستقبل الأفراد والمجتمعات، وأثرها في تقويض جهود تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الويب المظلم سوق رائجة للشهادات الأكاديمية المزيفة



ينفكون عن ابتكار قنوات جديدة في هذا الصدد، ومن بين هذه الطرق ما يسمى بالويب المظلم.

شبكة الويب التي نستخدمها يومياً تتكون من المواقع الإلكترونية المفهرسة

والتي نصل إليها بواسطة محركات البحث المعروفة مثل «غوغل». ومع أن هذه الشبكة تمثل محيطاً هائلاً من المعلومات، لكنها حقيقة لا تشكل إلا نحو 4% من حجم الويب الحقيقي؛ فأغلب شبكة الويب تدرج تحت ما يعرف باسم الشبكة العميقة، وهي شبكة نستخدمها باستمرار لكننا لا ندرك حقيقة ذلك؛ فمحدثات المراسلة الفورية على الواتساب مثلاً، والمعلومات الشخصية بمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، أو البيانات الموجودة ضمن الحسابات البنكية، أو تلك المخزنة بنظم الرعاية الصحية الرقمية هي كلها جزء من الويب العميق الذي لا نصل إليه محركات البحث. ويقع ضمن هذه الشبكة العميقة جزء خفي يدعى بالويب المظلم، ولا يمكن الوصول لمحتواه إلا عبر متصفح خاص. ولأن أغلبه غير مرئي للجهات الأمنية، فإن ذلك يجعله سوقاً رائجة للسلع والخدمات غير القانونية، وملاذاً للكثير من الإرهابيين وضعفاء النفوس ومجرمي الإنترنت. وما يهمنا الآن هو تأكيد خبراء الأمن السيبراني بأن الويب المظلم أصبح بالفعل سوقاً مزدهرة للشهادات المزورة تباع بأسعار تختلف بحسب مستوى التزوير وسمعة الجامعة، لكن غالبيتها ذات مظهر وجودية وأختام مثالية تكفي لخداع الأماكن التي تقوم بإجراء فحص سريع عليها من دون القيام بعمليات تدقيق وتحقق مع هيئات الاعتماد الحكومية في بلدانها.

ومع إدراكنا باستحالة اقتلاع كل جذور مشكلة الشهادات المزورة، فإن خط الدفاع الأول ضد هذا الوباء- يكمن كما نرى- في تглиظ العقوبات الحكومية على مرتكبيها، وفي تحميل المسؤولية القانونية لأصحاب العمل في التأكد من أصالة شهادات العاملين لديهم. وهناك أيضاً مسؤولية اجتماعية علينا جميعاً في نبذ منتحل الشهادة، بل والإبلاغ عنه للجهات الأمنية من دون تساهل؛ حتى ولو كان من أقرب الناس إلينا.

مشكلة الشهادات المنتحلة كبيرة بالفعل؛ إذا ما عرفنا أنها أصبحت صناعة عالمية تدرّ على المحتالين والمزورين ما يزيد على المليار دولار أمريكي سنوياً. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية

قد ألقت الضوء على هذه المشكلة ضمن تحقيق طويل لها، عام 2015، أكدت فيه تورط شركة باكستانية تدعى «Axact» بإدارة ما يقرب من 350 مدرسة وجامعة وهمية حول العالم، تمكنت من خلالها بيع أكثر من مئتي ألف شهادة، ابتداءً من المرحلة الثانوية ولغاية الدكتوراه، لأفراد من أكثر من 100 دولة حول العالم، وكان من بينه للأسف الكثير من الدول العربية.

ومع اختلاف الأسباب التي تدعو هؤلاء إلى السعي لمثل هذه الشهادات، سواء بعجزهم عن تحصيلها بالطرق السليمة، أو التطلع لنيل وظيفة معينة، أو السعي إلى تقلد منصب مرموق، لكن المنتحل يبقى في النهاية، ومهما كانت أسبابه، غير مؤتمن، ويشكل تهديداً حقيقياً على بيئات العمل، وقد يؤدي الأمر إلى تقويض سمعة المؤسسة التي يلتحق للعمل لديها أو إلحاق ضرر يستغرق إصلاحه الكثير. ونذكر هنا كمثال شركة المكملات الغذائية الأمريكية «Herbalife Nutrition» والتي تبلغ إيراداتها السنوية نحو خمسة مليارات دولار أمريكي، حيث تعرضت لهزة ثقة عنيفة في الأسواق بعدما تبين بأن شهادة مديرها التنفيذي مزورة، وأنه لا يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال كما ادعى.

ومما يسهم بشكل كبير في استمرار هذه المشكلة هو عدم قيام صاحب العمل بالتحقق من أصالة شهادة العامل لديه. وهذا صحيح في دول كثيرة، حتى المتقدمة منها، بل إن مسؤولاً بهيئة الاعتماد لشهادات التعليم العالي في المملكة المتحدة أكد بأن نحو 20% فقط من أصحاب العمل يُجرون تدقيقاً مناسباً على أصالة مؤهلات المتقدمين لوظائفهم. ومع اعترافنا بأن الحصول على الشهادات الأكاديمية المزيفة أصبح الآن أكثر صعوبة من ذي قبل، لكن ضعاف النفوس والعزيمة، من المزورين ومن المنتحلين على السواء، لا

الانتخابات الفلسطينية.. جدل وعقبات عدة

تشهد الساحة الفلسطينية جدلاً كبيراً خلال المرحلة الحالية حول إعلان الرئيس محمود عباس (أبو مازن) عقد انتخابات عامة، وقد رحبت القوى السياسية كلها بهذا الإعلان، ولكن ثمة عقبات متعددة تواجه هذه الخطوة.

الأولوية السياسية والملحة؛ المتمثلة في الخلاص من أوسلو وقيوده واستحقاقاته والتزاماته، ولأول مرة، تدعم حركة «الجهاد الإسلامي» إجراء الانتخابات بشكل علني.

وقال نافذ عزام، عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، إن

«الانتخابات تمثل جزءاً من الحل للواقع الفلسطيني، إذا جاءت على أرضية التوافق. من جانبه، أكد عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، وليد العوض، أنه بعد ما وصلت إليه كل الجهود على مدار 13 عاماً لإنهاء الانقسام عبر التوافق والحوار الوطني، فمن حق المواطن الفلسطيني أن يقول كلمته عبر صندوق الاقتراع، وأعرب عن ترحيبه بالدعوة لهذه الانتخابات.

ويرى عدد من المحللين أن الانتخابات الفلسطينية العامة هي مخرج حقيقي للأزمات التي تعصف بالقضية الفلسطينية؛ مثل الانقسام وتدهور الأوضاع الحاصلة في غزة والضفة، إلى جانب وجود استحقاقات حقيقية تستوجب وجود مؤسسات فلسطينية موحدة، ويؤكد هؤلاء المحللون أن المصالحة أرضية لكل عمل فلسطيني مشترك للتصدي لـ «صفقة القرن»، وكل التحديات الماثلة على الساحة الفلسطينية.

بيد أن مراقبين فلسطينيين رأوا أن دعوة عباس إلى إجراء الانتخابات، تواجهها تحديات كبيرة، بالنظر لما يكتنفها من غموض، حيث تحدث أبو مازن عن انتخابات عامة؛ ما يعني إجراء انتخابات (تشريعية، ورئاسية، ومجلس وطني)، ولكنه تحدث في مناسبة أخرى عن انتخابات تشريعية فقط، وقد أعلنت حركة «حماس» موافقتها على فكرة الانتخابات العامة؛ ولكن، إذا اقتصر الأمر على انتخابات تشريعية فهي ترفض ذلك، وستمنع عقدها في قطاع غزة الذي تسيطر عليه. فضلاً عن ذلك، فإن حركة «حماس» لن تقبل قانون الانتخابات النسبية الكاملة، وتطرح النظام المختلط كما كان عليه الوضع في عام 2006 بواقع 75% نسبية، و25% دوائر». وهناك تحدٍ آخر يواجه الانتخابات المقترحة، حيث إن إسرائيل ستعارض عقدها في القدس الشرقية.



في السادس من أكتوبر الجاري، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، أن حواراً سيبدأ مع حركة حماس وكل التنظيمات؛ تحضيراً للانتخابات العامة المقبلة، من دون تحديد موعدها. وكان عباس يتحدث في اجتماع في رام الله للجنة المركزية

التابعة لفتح واللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، حيث أكد أنه تم الاتفاق على كثير من القضايا وتشكيل لجنتين للحوار، والتواصل مع لجنة الانتخابات والتنظيمات؛ مثل حماس والفصائل كافة، وكذلك مع الجهات الإسرائيلية، مؤكداً أن السلطة الوطنية مصرة على إجراء الانتخابات في الضفة والقدس وقطاع غزة.

وكان (أبو مازن) قد أعلن في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر الماضي، أنه سوف يدعو إلى انتخابات عامة فور عودته من نيويورك. وسبق لعباس أن وعد في ديسمبر 2018 بإجراء هذه الانتخابات في غضون ستة أشهر، وهو ما لم يتحقق بطبيعة الحال. وطلب عباس من حنا ناصر، رئيس لجنة الانتخابات المركزية، الذهاب إلى غزة للتشاور حول فرص إجراء انتخابات تشريعية.

وما إن أعلن الرئيس الفلسطيني عقد انتخابات عامة، حتى بادرت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالإعلان عن تأييدها هذه الخطوة، وقالت الحركة إنها مستعدة للانتخابات العامة الشاملة «التي تتضمن الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني»، ودعت إلى التوافق على خطوات إنجاح هذه الانتخابات لمواجهة التحديات الخطيرة؛ لكن الحركة طالبت عباس بـ «مغادرة مربع التسوية السياسية الذي ثبت فشله وضرره»، والتحلل من اتفاق أوسلو.

من جانبها، أكدت «الجبهة الشعبية» أهمية إجراء انتخابات عامة لمعالجة انقسام النظام السياسي الفلسطيني، وتجديد بني مؤسساته، ورأت في دعوة عباس إلى إجرائها فرصة للوصول إلى هذا الغرض، أما «الجبهة الديمقراطية» فقالت إن الدعوة إلى انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية، على أهميتها، لا تتجاوز في أهميتها

كاتب: رهان أردوغان عالي الخطورة

نشر مركز كارنيجي الشرق الأوسط، مقالاً كتبه مارك بيريني، باحث زائر من مركز كارنيجي أوروبا، افتتحه بالقول: إن لدى الاتحاد الأوروبي أولويات متعددة في اتخاذ موقف بشأن التدخل التركي في شمال شرق سوريا، مضيفاً أن هذا التدخل يحمل في طياته مخاطر عالية، ويتطلب استجابة متماسكة من الاتحاد الأوروبي.



الديمقراطية بإطلاق سراح أسرى التنظيم المحتجزين لديها هو مصدر قلق كبير للقادة الأوروبيين. ومع ذلك، سيكون من الصعب إيجاد طرائق لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً، يجب على الاتحاد الأوروبي مواصلة الحوار بشأن توفير الاتحاد الأوروبي المساعدات للاجئين السوريين المقيمين في تركيا وذلك إلى حين التوصل إلى تسوية سياسية بشأن الحكم المستقبلي لسوريا والتي ستمنح فرصاً للحديث عن إعادة توطين حقيقية لهؤلاء اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يتعين على الاتحاد الأوروبي إيجاد طرق لتقديم المساعدات الإنسانية إلى السكان النازحين الفارين من شمال شرق سوريا بسبب الحملة العسكرية التركية.

رابعاً، لن يكون للعقوبات، والتي ستشمل على سبيل المثال، تجميد أصول القيادة التركية أو تقليص تمويل الاتحاد الأوروبي لدعم التحديث في تركيا أي تأثير يذكر على قرار الرئيس التركي بالاستمرار في حملته العسكرية. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية بدأت بالفعل وقف صادرات الأسلحة إلى تركيا، فإن لذلك تأثيراً محدوداً على تركيا. ولهذا، فإن تعليق أو تأجيل الاستثمارات الكبرى المباشرة من الشركات الأوروبية في تركيا سيكون عملاً أكثر جدوى.

وفي الختام، يجب على أي خطوة يتخذها الاتحاد الأوروبي أن تكون عملاً جماعياً لدول الاتحاد الأوروبي، وليس مجرد خطوة فرنسية أو ألمانية من شأنها أن تترك لا محالة أنقرة مع مزيد من الحرية لمواجهة أي قرارات يتم اتخاذها في هذا الخصوص. ولهذا، فإن أفضل طريقة لإخبار تركيا أن توغّلها العسكري ينطوي على مخاطر كبيرة هو الحفاظ على موقف الاتحاد الأوروبي الثابت والمتماسك بشأن الحملة العسكرية التركية في شمال شرق سوريا.

في أعقاب عمليتيها العسكريتين «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، شنت تركيا حملة عسكرية على شمال شرق سوريا أطلقت عليها اسم «ينابيع السلام». ومن المفترض أن تعالج هذه الحملة العسكرية التركية المخاوف الأمنية الطويلة الأمد المتعلقة بما تسميه بـ «الإرهاب الكردي»، ومن المفترض، نظرياً، أن تعزز من الجهود المتعلقة بقتال تنظيم «داعش». ولكن من ناحية أخرى، تُعدّ الحملة العسكرية التركية حيلة كبرى على الساحة السياسية الداخلية التركية، حيث يواجه الرئيس رجب طيب أردوغان صعوبات كبيرة في هذا السياق.

لقد اتسم الرد السياسي للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، على انتقاد الدول الأوروبية لحملة العسكرية التي يشنها حالياً في شمال شرق سوريا، بالمواجهة والتصعيد المباشر عندما هدد بـ «فتح البوابات» أمام اللاجئين الراغبين في الهجرة إلى الدول الأوروبية. وخلال 17 إلى 18 أكتوبر الجاري، سيتعين على قادة الاتحاد الأوروبي، في بروكسل، صياغة موقف موحد بشأن التوغل العسكري التركي في سوريا. وهذا الأمر لن يكون إنجازاً بسيطاً، حيث سيتعين على قادة الدول الأوروبية أن يأخذوا العديد من الأمور في عين الاعتبار أثناء صياغتهم مثل هذا الموقف والتي تشمل التخفيف من الكارثة الإنسانية المترتبة على التوغل التركي، وتجنب تأجيج غضب أردوغان الحالي ضد أوروبا، وإيجاد طرق منطقية وفاعلة للتخفيف من الأزمة وحماية مصالح الاتحاد الأوروبي. وسيكون لدى الاتحاد الأوروبي العديد من الأولويات:

أولاً، سيتعين على الاتحاد الأوروبي الدخول في حوار عاجل مع روسيا وتركيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة بشأن القيام بترتيبات أمنية بضمانة دولية على طول الحدود التركية-السورية بما يسمح بالانسحاب التركي وتجنب المزيد من التصعيد العسكري. وهذا الأمر تحديداً يتوقف على مدى استعداد روسيا فيما يتعلق بتسهيل الحوار بين دمشق وجميع الأطراف المعنية الأخرى.

ثانياً، سيتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز مراقبة عناصر تنظيم «داعش» في المثلث الشاسع الذي ما زال تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر عليها قوات حماية الشعب الكردية. فعملية تأمين المعسكرات التي يتم فيها احتجاز عناصر التنظيم وأسره وتجنب قيام قوات سوريا

إطلاق أول شركة طيران اقتصادي في أبوظبي



أبوظبي»، لتكون أول شركة طيران اقتصادي منخفض التكلفة، تشغل عملياتها من مطار أبوظبي الدولي. وستسهم «العربية للطيران أبوظبي» في تلبية احتياجات قطاع السفر منخفض التكلفة والمتنامي في المنطقة، من خلال مركز عملياتها الجديد في مطار أبوظبي الدولي؛ ما يعزز شبكة خطوط الجوية التي تربط العاصمة مع العالم. كما أن الناقل الاقتصادي الجديد سيرفع من عدد الوجهات المترابطة مع مطار أبوظبي الدولي، إلى جانب توفير خيارات جديدة للمسافرين مباشرة إلى وجهات لم تكن تربطها أي رحلات مع العاصمة.

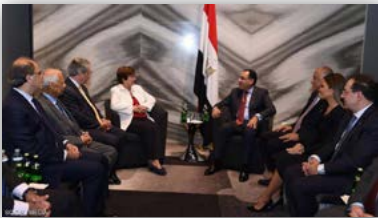
أبرمت «الاتحاد للطيران»، الناقل الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، و«مجموعة العربية للطيران»، أول وأكبر شركة طيران اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اتفاقية لإطلاق «العربية للطيران أبوظبي» أول شركة طيران اقتصادي منخفض التكلفة مقرها العاصمة أبوظبي. وتمثل «العربية للطيران أبوظبي» مشروعاً مشتركاً مستقلاً، وتتخذ من مطار أبوظبي الدولي مقراً ومركزاً رئيساً لعملياتها. وتقوم الشراكة الجديدة بدعم شبكة الوجهات والخدمات التي تقدمها الاتحاد للطيران، وستلبي بدورها احتياجات قطاع السفر منخفض التكلفة والمتنامي في المنطقة. ويسهم قطاع السياحة والسفر في دولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ويتمتع بمكانة بارزة كمركز عالمي للطيران، وذلك بفضل البنية التحتية الحديثة والخدمات المتطورة. ورحبت مطارات أبوظبي بالإعلان عن إطلاق شركة «العربية للطيران

ترامب يستبعد توقيع أي اتفاق تجارة مع الصين قبل أن يلتقي رئيسها



قال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إنه لن يوقع على أي اتفاق تجارة مع الصين إلى حين اجتماعه بالرئيس الصيني، شي جين بينغ، خلال قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي في تشيلي. وأضاف ترامب، في تصريحات للصحفيين بالبيت الأبيض، أنه تجري حالياً الصياغة الرسمية لاتفاق التجارة الجزئي الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي. وفي سياق متصل، قال مسؤولون كبار بصندوق النقد الدولي إن توترات التجارة بين الولايات المتحدة والصين تعد مصدراً كبيراً للمخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي، مع «تأثيرات حقيقية» على الأسواق الناشئة. وقال مدير إدارة أسواق النقد والمال لدى صندوق النقد، توبياس أدريان، إن حرب التجارة بين واشنطن وبكين أثرت بشكل كبير على الأسواق المالية على مدى العامين الأخيرين. ورحبت كبيرة الاقتصاديين بصندوق النقد، جيتا جوبيناث، باتفاق تجارة أولي وجزئي توصلت إليها واشنطن وبكين الأسبوع الماضي وحثتهما على مواصلة العمل لإنهاء التوترات التجارية التي تضغط على النمو العالمي وثقة الشركات.

مصر تعلن «برنامجاً جديداً» مع صندوق النقد الدولي



أكد رئيس الحكومة المصرية، مصطفى مدبولي، أن القاهرة تتطلع لاستمرار علاقات التعاون مع صندوق النقد الدولي من خلال برنامج جديد، وذلك مع اقتراب نهاية قرض بقيمة 12 مليار دولار. وخلال زيارته إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، التقى مدبولي المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، بحضور عدد من الوزراء المصريين ومسؤولي المؤسسة النقدية الأهم في العالم. وقالت الصفحة الرسمية لرئاسة الوزراء المصرية على «فيسبوك»، إن مدبولي نقل لجورجييفا، تأكيد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي «تطلع مصر لاستمرار علاقات التعاون مع الصندوق خلال الفترة المقبلة؛ من أجل الحفاظ على مكتسبات برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال برنامج جديد للتعاون يركز على تحقيق مستهدفات محددة»، دون كشف مزيد من التفاصيل عن البرنامج. ووقعت مصر اتفاقاً مدته 3 سنوات بقيمة 12 مليار دولار في الحادي عشر من نوفمبر 2016، بعد السماح بانخفاض حاد في قيمة عملتها، واستحداث ضريبة القيمة المضافة ورفع أسعار الوقود؛ لخفض العجز في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وينتهي البرنامج في نوفمبر المقبل.



تأسيس «جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي»



جامعة محمد بن زايد
للذكاء الاصطناعي
MOHAMED BIN ZAYED UNIVERSITY
OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE

شهدت أبوظبي، يوم أمس
الأربعاء، الإعلان عن تأسيس
«جامعة محمد بن زايد للذكاء
الاصطناعي»، التي تهدف إلى تمكين
الطلبة والشركات والحكومات من
تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي
وتسخيرها في خدمة البشرية.

ستوفر أحدث أنظمة
الذكاء الاصطناعي

للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية

خبراء من جميع أنحاء العالم

تم اختيارهم للانضمام إلى مجلس
أمناء الجامعة

فتح باب التسجيل

لبرامج الماجستير والدكتوراه للعام
الدراسي الذي يبدأ في سبتمبر 2020

موقع الجامعة على الإنترنت: www.mbzuai.ac.ae

أول جامعة
على مستوى العالم
للدراسات العليا المتخصصة
ببحوث الذكاء الاصطناعي

ستقدم

نموذجاً أكاديمياً وبحثياً
جديداً في مجال الذكاء
الاصطناعي

في محاضرة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم (703) الدكتور مراد وهبة: مواجهة الإسلام السياسي تستلزم تشكيل تيارات العلمانية والرشدية والتنوير



بحضور سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، والسفير الليبي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، والأستاذ إبراهيم العابد، مستشار المجلس الوطني للإعلام، وعدد من الكتاب والأكاديميين والمنتقنين والإعلاميين، نظّم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية محاضرته رقم (703) بعنوان «مصير الإسلام السياسي»، ألقاها الدكتور مراد وهبة، البروفيسور وأستاذ الفلسفة في جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء، الموافق 16 أكتوبر 2019، في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان»، بمقر المركز في أبوظبي.

وفي مستهل المحاضرة وجّه الدكتور مراد وهبة الشكر إلى سعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، لدعوته إلى إلقاء المحاضرة، مثنياً الدور الذي يقوم به المركز في إثراء البحوث الاستراتيجية والفكرية عبر المحاضرات والندوات المتخصصة.

ثم استهل الدكتور مراد وهبة حديثه بتعريف الإسلام السياسي، وقال إنه يُطلق في مصر على أربع جماعات هي جماعة الإخوان المسلمين التي أسست عام 1928 على يد حسن البنا، وجماعة صالح سرية المعروفة بتنظيم التحرير الإسلامي، وجماعة التكفير والهجرة، وجماعة الجهاد الإسلامي؛ وأكد أن جماعة الإخوان هي الأصل، والجماعات الأخرى هي الفروع؛ مشيراً إلى أن حسن البنا أصدر عام 1945 النظام الأساسي للجماعة، وأهم ما جاء فيه الثقة التامة بالقيادة، والطاعة المطلقة لها.

وفي هذا السياق أكد الدكتور وهبة أن الإخوان يرون أن إصلاح مصر يجب أن يبدأ من الإسلام، ويلزم أن تكون مصر سلطان المسلمين، وفي هذه الحالة تصبح مصر دولة مسلمة قوية. وأضاف أن إحياء الإسلام وفقاً للإخوان المسلمين يلزم بخلق نظام إسلامي، وهذا لا يعني سوى تطبيق الشريعة الإسلامية، أو أن تكون الشريعة هي الحاكمة؛ الأمر الذي يترتب عليه أن الحضارة الإسلامية من دون هذه الحاكمة ستكون بلا معنى. وأشار الدكتور وهبة إلى كتاب ريتشارد ميتشل بعنوان «مجتمع الإخوان المسلمين» الذي دعا فيه إلى تقوية العلاقة بين الإخوان والكنيسة الأرثوذكسية.

وقال الدكتور وهبة إن المشترك بين الإخوان المسلمين

والجماعات الإسلامية الأخرى في مصر يكمن في إقامة حكومة إسلامية تقوم على القرآن والسنة لاستعادة الخلافة الإسلامية التي قضى عليها كمال أتاتورك عام 1923. ومن هنا فإن التحليل النقدي للإسلام السياسي يلزم أن يتم في إطار الصراع بين الدولة الإسلامية والدولة العلمانية في تركيا الحديثة.

ثم تحدث الدكتور مراد عن الجماعة في سياق تاريخي، والأدوار التي قامت بها، وانتشارها في العديد من الدول الإسلامية، ومساعيها للتغلغل في مختلف مجالات الحياة، ولاسيما مجال التعليم مشيراً إلى أن الجماعة استطاعت أن يكون لها نفوذ كبير في هذا المجال حيث خدعت الجماعات اليسارية من خلال رفع شعارات مثل حرية تكوين الأحزاب، وذلك بهدف أن تتحول الجماعة إلى حزب يحظى بتأييد القوى السياسية الأخرى.

وتطرق الدكتور وهبة إلى ما سمي الربيع العربي الذي استغله الإخوان للوصول إلى الحكم في مصر، والتطورات التي أدت إلى إسقاط حكمهم.

وفي نهاية محاضرته حاول الدكتور وهبة الإجابة عن السؤال المحوري وهو كيف نقاوم تيار الإخوان المسلمين؛ وقال إنه إذا أردنا تحقيق السلام في الشرق الأوسط فلا بد من تأسيس تيار علماني يقف في وجه الأصوليات السائدة في المنطقة، لأن التيار العلماني هو القادر على تقديم الحلول الوسط وتقديم التنازلات، وأضاف أن المواجهة الحاسمة مع الإسلام السياسي تستلزم تكوين ثلاثة تيارات هي: العلمانية والرشدية العربية والتنوير؛ مشيراً إلى أن العلمانية هي ضد الأصولية وتقاومها؛ كما أن الرشدية مهمة جداً في هذه المرحلة لمواجهة الإسلام السياسي، والتنوير يعين على أعمال العقل؛ وهنا يمكن التخلص من الإخوان.

«الإمارات للدراسات» ينظم ندوته رقم (55) بعنوان: «دور منصات الإعلام.. بين الواقع والمأمول»



ينظم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في إطار أنشطته العلمية والبحثية، وحرصه على مناقشة القضايا المستجدة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ندوته رقم (55) بعنوان «دور منصات الإعلام.. بين الواقع والمأمول»، يشارك فيها مجموعة من الخبراء والأكاديميين والمتخصصين في الشأن الإعلامي، وذلك من الساعة العاشرة وحتى الثانية عشرة ظهراً، يوم الاثنين، الموافق 21 أكتوبر 2019 في «قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان»، بمقر المركز في أبوظبي، و«الدعوة عامة»، والترجمة الفورية متوفرة.

وتأتي هذه الندوة في إطار نقاش واقع منصات الإعلام المختلفة، واستشراف المأمول منها على مختلف المستويات؛ حيث ستبدأ الندوة بكلمة ترحيبية لسعادة الأستاذ الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في دولة الإمارات العربية المتحدة، تليها كلمة رئيسية، تلقيها معالي الدكتورة درية شرف الدين، وزيرة الإعلام سابقاً، جمهورية مصر العربية.

وتبحث ندوة «دور منصات الإعلام.. بين الواقع والمأمول» التي ينظمها المركز، ويديرها الأستاذ فيصل بن حريز، إعلامي ومذيع بقناة سكاي نيوز عربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل خاص في آليات دعم الإعلام التقليدي من أجل مواكبة التطور المتسارع وغير المسبوق في مجال الإعلام؛ حيث سيتحدث في هذا السياق الأستاذ حمد الكعبي، رئيس تحرير صحيفة «الاتحاد»، دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمن محاور الندوة المزمع عقدها، سيتم عرض نماذج حققت نجاحات بارزة في الخطاب الإعلامي؛ يتحدث فيها الأستاذ عبدالله البندر، مقدّم برامج وصانع محتوى على قناة سكاي نيوز عربية، المملكة العربية السعودية. كما ستركز الندوة على آليات ضبط المحتوى الرقمي وكيفية تعزيز الوعي المجتمعي، خاصة في ظل ضعف الضوابط وأدوات السيطرة والتحكم بالإعلام الجديد، يقدمها الأستاذ

عبدالرحمن الحارثي، المدير التنفيذي لدائرة التلفزيون، أبوظبي للإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، يلي ذلك مناقشة عامة، وختام فعاليات الندوة.

ومن الجدير بالذكر أن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي مضى على تأسيسه 25 عاماً، حريص على تنظيم الفعاليات العلمية، من مؤتمرات ومحاضرات وورش عمل وندوات متخصصة، حققت الكثير من العطاء الفكري والمعرفي، وخاصة في القضايا الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، التي أصبحت مرجعاً لدى المؤسسات الأكاديمية والبحثية، والباحثين والطلبة والإعلاميين داخل الدولة وخارجها، وجعلته صاحب مكانة مميّزة في حقل البحث العلمي.

استمرار العملية وترقب للقاء «بنس - أردوغان» اليوم

المتتبع لتطورات الهجوم الذي تشنه القوات التركية على شمال شرق سوريا منذ أسبوع، يلحظ أن هناك إدانة دولية واسعة للعلمية التي أسمتها تركيا «نعب السلام»، والتي تسببت بمقتل وجرح وتشريد الآلاف من سكان المناطق المستهدفة؛ ما يندر بأزمة إنسانية كبرى؛ بينما يتربقب العالم لقاء «بنس-أردوغان» اليوم بأنقرة. وفيما يلي أبرز التطورات في هذا السياق:

ماذا تعني هذه التطورات؟

تشير التطورات الخاصة بملف الهجوم التركي على شمال شرق سوريا إلى أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مصمم على مواصلة العملية العسكرية في شمال شرق سوريا حتى تحقيق أهدافها؛ غير مكترث بدعوات وقف إطلاق النار، ولا بتفاقم الوضع الإنساني في مناطق شمال شرق سوريا. كما أن الموقف الدولي رغم رفضه الواسع للعملية والتحذير من تبعاتها وحتى فرض عقوبات غربية والتهديد بالمزيد؛ ما زال غير موحد بشأن هذه المسألة، فلم ينجح مجلس الأمن في إصدار قرار بشأنها، واكتفى ببيان يعرب عن القلق من تدهور الأوضاع الإنسانية وعودة تنظيم داعش؛ ودعا تركيا إلى وقف الهجوم.

ومن الواضح أن الموقف الأمريكي يلقي بضلاله على الموقف الدولي أيضاً؛ وخاصة أن الرئيس الأمريكي ورغم الانتقادات الواسعة التي تعرض لها داخلياً وخارجياً؛ ما زال يدافع عن قراره بالانسحاب من سوريا وعدم اتخاذ موقف حازم من تركيا، ويعتبر ما يجري هناك أمراً لا يخص واشنطن، حيث تشن تركيا «هجوماً على سوريا و«ليس حدودنا»؛ كما وصف الأكراد، الحلفاء السابقين لواشنطن، بأنهم «ليسوا ملائكة»؛ ما يعني تأكيد موقفه وتخليه عن الأكراد، وخاصة أنه يستند إلى تصنيف الولايات المتحدة حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية أجنبية وكيان إرهابي عالمي. وسبق أن أقرت الولايات المتحدة بوجود روابط بين الحزب ووحدات حماية الشعب، التي تهيمن على تحالف للمسلحين الأكراد والعرب يسمى قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، صاحبة الدور الأبرز في تنظيم «داعش» من أراضٍ كان يسيطر عليها، شكلت ربع سوريا تقريباً. وعلى أي حال، هناك ترقب لما سيفسر عنه اليوم اللقاء المرتقب بين نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس والرئيس التركي في أنقرة؛ حيث يتوقع أن يسعى بنس إلى إقناع أردوغان بوقف إطلاق النار والقبول بالتفاوض في إطار مقترحات قد تتضمن تنازلات محددة من الأكراد.

- أكدت شبكة CNN صحة رسالة متداولة على «تويتر»، وجهها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى نظيره التركي، رجب طيب أردوغان، مؤرخة بتاريخ الـ 9 من أكتوبر الجاري، اليوم ذاته الذي أعلنت فيه أنقرة بدء عملياتها في شمال شرق سوريا، جاء فيها: «لنعمل على صفقة جيدة، لا تكن أحمر»، وقال إن «التاريخ سينظر إليك إيجابياً إذا حققت الأمر بصورة صحيحة وإنسانية»، محذراً إياه من أن التاريخ سينظر إليه «إلى الأبد كالشيطان إذا لم تحصل أمور جيدة». وأضاف ترامب «لا تخيب ظن العالم»، لافتاً النظر إلى أن الأكراد مستعدون لتقديم «تنازلات ما كانوا ليقدمونها في الماضي».
- قال ترامب إن تركيا تشن هجوماً على سوريا و«ليس حدودنا»، ووصف الأكراد، الحلفاء السابقين لواشنطن، بأنهم «ليسوا ملائكة»، قائلاً للصحفيين في البيت الأبيض إن الولايات المتحدة «ليست شرطياً»، مضيفاً «لقد حان الوقت لنا للعودة إلى الوطن». كما انتقد مجلس النواب الأمريكي إعلان ترامب الانسحاب من سوريا، وصوت بأغلبية ساحقة لإدانة القرار، مع موافقة الديمقراطيين والجمهوريين على هذا الإجراء.
- قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن القوات السورية والروسية دخلت بلدة عين العرب (كوباني) الحدودية، في أعقاب اتفاق بين الأكراد والنظام السوري في أعقاب التوغل التركي. وفي غضون ذلك، دعا مجلس الأمن الدولي تركيا إلى وقف الهجوم التركي، حيث عبر المجلس في بيان صدر، أمس الأربعاء، عن قلقه من مخاطر تدهور الوضع الإنساني في شمال شرق سوريا وهروب مقاتلي تنظيم «داعش» من دون أن يتطرق إلى الهجوم التركي على فصيل كردي - سوري متحالف مع واشنطن في المنطقة.
- أكد رجب طيب أردوغان، في حديث له أمام البرلمان التركي أن العملية العسكرية التي تشنها أنقرة ضد المسلحين الأكراد في سوريا «مستمرة حتى تتحقق أهدافها». مشدداً على أن قوات بلاده ستتوغل 35 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، وأن العملية ستتوقف في حال ألقى المقاتلون الأكراد أسلحتهم، وأنه عازم على إنشاء منطقة «آمنة» على الحدود بين تركيا وسوريا.